اصله ولو اذن اصله او رب الدين في الجهاد ثم رجع بعد خروجه
وعلم بالرجوع وجب رجوعه ان لم يخف الصف والا حرم
انصرافه لقوله تعالى اذا لقيتم فئة فاثبتوا ويشترط ايضا
الرجوع ايضا ان يامن على نفسه وماله ولم يكثر قلوب المسلمين
والا فلا يجب الرجوع والحال الثاني من حالي الكفار ان
يدخلوا بلدة لنا مثلا فيلزم اهلها الدفع بالممكن منهم ويكون
الجهاد حينئذ فرض عين سواء امكن تاهبهم لقتالهم ام لم يمكن
على كل من قصدهم انه ان اخذ ومن هو دون قتل او لم يعلم انه
اذا امتنع من الاستسلام قتل او لم تامن المراة فاحشة
ان اخذت ومن هو دون مسافة قصر من البلدة التي
دخلها الكفار حكما كاهلها وان كان في اهلها كفاية لانه
كالحاضر معهم فيجب ذلك على كل من ذكر حتى على فقير وولد
ورقيق بلا اذن من الاصل ورب الدين والسيد ويلزم
الذين على مسافة القصر المضي اليهم عند الحاجة بقدر الكفاية
دفعا لهم وانقاذا من الهلاك فيصير فرض عين في حق من
قرب وفرض كفاية في حق من بعد وان لم يكن من قصدهم
تهيه لقتال وجوز واسرا وقتلا فله استسلام وقتال
ان علم انه ان امتنع سبه قتل وامنت المراة الفاحشة ثم شرع
في احكام الجهاد فقال ومن اسر من الكفار على ضرب من ضرب
يكون رقيقا بنفس اي مجرد السبي بفتح السين المهملة
واسكان الموحدة وهو الاسر كما قاله النووي في تحريره وهم
النساء والصبيان والمجانين والعبيد ولو مسلمين كما بحثه
حتى يجيء مشهور فحرتجي بالقهر اي يصيرون باسارنا لنا

ويكون

ويكون كسائر اموال الغنيمة الخمس لاهله والباقي للغانمين لانه
صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال والمراد برق
العبيد استمراره لا تجدده وسيأتي فيما ذكر المبعضون ه
تنبيه لا يقتل من ذكر للنهي عن قتل
النساء والصبيان والباقي في معناهما فان قتلهم الامام
ولو لزمهم وقوتهم ضمن قيمتهم للغانمين كسائر الاموال وضرب
برق بنفس السبي وانما يرق باختيار كما سيأتي وهم
الاحرار البالغون العقلاء بين اربعة اشياء وهي القتل
بضرب رقبة لا تحريق وتغريق والاسترقاق ولو لوثني
او عربي او بعض شخص على الصحيح في الروضة اذا راه مصلحة
والمن عليه بتخلية سبيله والفداء بالمال اي باخذه منهم سواء
اكان من مالهم او مما لنا في ايديهم او بالرجال اي برد
اسرى مسلمين كما نص عليه ومثل الرجال غيرهم او اهل
ذمة كما جزم به بعضهم وهو ظاهر فيرد منا كمسلم او مؤبد
بمسلم او بذمي ويجوز ان يفديهم باسلحتنا التي في ايديهم
ولا يجوز ان يرد اسلحتهم التي في ايدينا بمال يبذلونه
كما لا يجوز ان يبيعهم السلاح يفعل الامام او امير الجيش
من ذلك ما اجتهد فيه بالمشتهى ما فيه المصلحة للمسلمين
والاسلام فان حتى على الامام او امير الجيش الاحتياط لهم
حتى يظهر له انه راجع الى الاجتهاد لا الى التشهي كما مر فيرجح
الظهور الصواب ولو اسلم اسير مكلف لم يجز الامام قتله
قبل اسلامه منا وافراغه للاسلام دمه فيحرم قتله
لخبر الصحيحين امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)